وقفة

▪ عالية طالب

اغتيالات وحواجز تفتيش

على الرغم من الاستقرار النسبي الذي نعيشه في أغلب المدن العراقية مؤخرا، إلا أن موجة الاغتيالات والتفجيرات المنظمة لا يمكن أن تغادر أمكنتها المفضلة فينا ، فتزدهر لتحصد أرواحنا القلقة التي لا تدري حين تغادر صباحا أنها ستعود محمولة . هذه العودة المتتالية لا تبزغ إلا بسبب الصراعات السياسية بالإضافة إلى التراخي الأمني، و التدخلات الخارجية التي لا يحلو لها غير اللعب في الساحة العراقية التي يشكل هدوؤها قلقا لحاضرها ومستقبلها .

ورغم تعدد الأسباب التي تقف وراء ازدهار الحالة أو غيابها إلا أن الطامة الكبرى في معالجة الحالة التي يتسلمها المواطن بطريقة لا تشي بعمق كفاءة الأجهزة الأمنية ولا باستخباراتها الحقيقية ولا بوسائلها المتطورة في القضاء على أية ظاهرة سلبية من جذورها حتى لا تعود للنمو والازدهار متى يروق لها ذلك.

هذه الوسائل المرتبكة في التعامل مع عودة الاغتيالات والخطف ومفاوضاته التي تنتهي عادة بحصول الخاطف على مبالغ ضخمة مقابل التهديد بقتل المخطوف ، لم ترق تلك الوسائل الأمنية إلى مستوى التحرك النشط للعصابات المنظمة ولعصابات الاغتيالات سواء للسياسيين أو للأجهزة الأمنية ذاتها ، وبقي المواطن يتسلم مشاركته في الدخول في مطبات الطوابير الطويلة التي تنتجها المفارز الأمنية تباعا كلما تصاعدت الاغتيالات دون إن تفلح هذه الحالة بإيقاف أو إرباك مشاريع الاغتيالات بقدر إرباكها لانسيابية الحياة اليومية للمواطنين .

هل يمكن أن نشهد زمنا تتعامل فيه الأجهزة الأمنية مع مستجدات ملفاتها بطريقة مختلفة عن إيجاد نقاط تفتيش تتوزع كل بضعة أمتار تهدر فيها طاقة تحمل المواطن ويضيع فيها وقته وترتبك مشاريعه الشخصية وهو يلعن الساعة التي خرج فيها من بيته ؟!

ليس وضع العراق حالة خاصة لم تمر بها الشعوب والدول ، بل على العكس تماما، فقد سبقتنا تجارب كثيرة لدول عانت الأمرين من ملفات مشابهة واستطاعت أن تفتتها تدريجيا وتقضي عليها دون أن تضخم أجهزتها الأمنية بنقاط تفتيش وميزانيات مليونية وأعداد غفيرة من منتسبين لا يعرفون حقا كيف يتعاملون جيدا مع عصابات منظمة ومدربة على اختراق حتى الدوائر الأمنية بمنتسبين يسهلون لها الاختباء تحت مظلة المؤسسة الأمنية والعمل بحرية قاتلة وهي واثقة من مقدرتها على التمويه والاستفادة من مواقعها الحساسة .

وكثيرا ما يبدو ضحكنا كالبكاء ونحن ننتظر في تلك الطوابير المزدهرة باستلاب حقوقنا ونحن نسمع تعليقات بعضنا من نوافذ سياراتهم وهم يرددون لماذا لا يعملون مفارز تفتيش داخل أجهزتهم ؟ لسنا نحن من نقوم بحمل الكواتم بل نحن ندفع ضرائب تعويضية لمن يحملها !!

وإن كان مرور ساعة وساعتين على طريق لا يتحمل تجاوزه أكثر من خمس دقائق عملية اقتصادية واستثمارية لجهد وإنتاجية المواطن فإن لنا إن نتخيل كم تهدر من جهود وطنية في يوم واحد يظهر تراكمها حجم الهدر الإنتاجي لبلد هو بحاجة إلى كل دقيقة عمل ليعوض ما حل من دمار بكل بناه التحتية التي ما زالت تراوح في أماكنها الخرساء لأسباب أمنية واقتصادية واستثمارية وتكنولوجية .

الصدريون متخوّفون من التدخل العسكري في سوريا

الحكومة: علاقاتنا بالسعودية ليست على حساب الآخرين

مجلس الوزراء... ارشيف

أكدت الحكومة أن إرجاع العلاقات مع السعودية لم تكن بشروط مسبقة، مشددة على أن الانفتاح عليها ليس على حساب الدول الأخرى، مشددة على رغبتها بتوثيق أطيب العلاقات مع جميع دول المنطقة، رافضا في الوقت نفسه الدخول فيما أسمته سياسة المحاور والتحالفات التي تشهدها المنطقة العربية تزامنا مع حملات التغيير.

□ بغداد/ المدى

وعلى الجانب السوري، شدد الصدريون أحد أهم أقطاب التحالف الوطني، على ضرورة تجاوز الخيار العسكري، الذي سيؤدي وحسب قيادي صدري رفيع إلى تأزيم حدة الصراع الذي تشهده دمشق.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد أعلن قبل أيام أن العراق يسعى إلى إجراء حوار مباشر مع المملكة العربية السعودية بهدف بحث القضايا العالقة وتوطيد العلاقات، واعتبر أن التقارب بين البلدين سيؤدي إلى كسر الخنادق الطائفية، فيما أعلنت وزارة الداخلية نهاية شباط عن الاتفاق مع السعودية على مرحلة جديدة من التعاون الأمني في مكافحة "الإرهاب" والمخدرات والتهريب عبر الحدود.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في تصريحات صحفية أمس إن "التطور الذي تشهده العلاقة العراقية السعودية ليس تحولاً، وإنما هو محاولة لأن يلعب العراق دوراً فاعلاً وسط محيطه الإقليمي"، وأكد أن "هذا الانفتاح لن يكون على حساب بلد آخر".

وأوضح الدباغ أن "العراق يسعى إلى الحفاظ على علاقات طيبة مع كل من إيران والولايات المتحدة إلى جانب السعودية"، وأضاف " لم يستفد أحد من فصول القطيعة معها (السعودية)"، مؤكدا أن "العراق لن يدخل في سياسة محاور أو تحالفات أنظمة في المنطقة".

وبدأت العلاقات السعودية العراقية بالتحسن بعد منتصف شباط المنصرم عقب تسمية الرياض سفيراً غير مقيم لدى بغداد بعد أكثر من ٢٠ سنة من القطيعة الدبلوماسية.

وأكد الدباغ في هذا السياق أن "الانفتاح على السعودية لا تترتب عليه شروط في المقابل كما يعتقد البعض"، ورأى أن "الخلاف على كيفية معالجة بعض الملفات في المنطقة لا يستدعي أي قطيعة على مستوى العلاقات التي يجب أن تبنى على أساس المصالح المشتركة".

ومن أبرز تلك الملفات، الأزمة السورية التي شدد الدباغ على أن "العراق يملك رؤية واضحة بشأنها" مبينا أن العراق "يدعم مشروع يضمن لشعبها حريته واختيار نظام الحكم الذي يناسبه من دون استخدام العنف من أي جهة كانت".

وكان المالكي قد اعتبر، الأربعاء الماضي أن الاستقرار في سوريا لا يمكن أن يتحقق من دون إحداث تغيير، لافتاً إلى أن الحل يكمن في إجراء انتخابات تحت إشراف دولي وعربي.

لكن العراق أعلن عن مواقف عدة بشأن الأزمة السورية وفي أكثر من مناسبة حيّد نفسه فيها، حيث نأى بنفسه عن قرار الجامعة العربية في تشرين الثاني الماضي بتعليق عضوية سوريا حتى تنفيذ الخطة العربية لحل الأزمة، فضلاً عن سحب السفراء العرب من دمشق، فقد امتنع عن التصويت على القرار الذي عارضه لبنان واليمن وسوريا، ووصفت الحكومة العراقية القرار بـ"غير المقبول والخطر جداً"، مؤكدة أن هذا الأمر لم يتخذ إزاء دول أخرى لديها أزمات أكبر، كما اعتبرت أن العرب وراء تدويل قضاياهم في الأمم المتحدة.

وعلى ذات الصعيد، اعتبرت الهيئة السياسية للتيار الصدري،أمس السبت، أن الخيار العسكري لحل القضية السورية سيزيد من حدة الصراع العرب من دمشق، فقد امتنع عن التصويت على معربة عن رفضها للاستهداف العسكري الخارجي لأي دولة جارة.

وقال رئيس الهيئة كرار الخفاجي في بيان صدر عنه، أمس، وحصلت "المدى"، على نسخة منه إن "الخيار العسكري لحل القضية السورية سيزيد من حدة الصراع"، مبينا أن "ذلك الخيار لن يحقق الأمن والاستقرار في البلاد".

وأعرب الخفاجي عن رفضه "الاستهداف العسكري الخارجي لأي دولة جارة"، مشيرا إلى انه "سيؤدي إلى حدوث كوارث على المنطقة بأسرها".

وتشهد سوريا منذ منتصف آذار ٢٠١١، حركة احتجاج واسعة النطاق ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد تطالب بإسقاطه، فيما تصدت لها قوات الأمن بعنف، مما أسفر حتى تاريخه عن سقوط ما يزيد على ٨٣٠٠ شخص بحسب منظمات حقوقية، فيما يتهم النظام السوري "جماعات إرهابية مسلحة" بتنفيذ أعمال عنف في البلاد.

وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي،قد نفى الخميس الماضي ، أن تكون الجامعة العربية قد دعت إلى تسليح المعارضة السورية حال فشل الحل السياسي، وفيما أكد أن الجامعة استنزفت جميع الحلول التي كانت في جعبتها، لفت إلى أن العرب ينتظرون قرارا أمميا لحسم الأزمة السورية، كاشفا عن مؤتمر في القاهرة لتوحيد المعارضة خلال فترة لا تتجاوز الأسبوعين.

وقال العربي " إن "الجامعة العربية لم تدع إلى تسليح المعارضة السورية في حال فشل الحل السياسي"، مؤكدا أن "قرارات مجلس جامعة الدول العربية لا تتضمن تسليح أي جهة".

وأضاف العربي إن "الجامعة العربية استخدمت كل الكروت التي في جعبتها"، معربا عن أمله في أن "يصدر قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار".

ولفت العربي إلى أن "الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون طلب من السلطات السورية استقباله المبعوث الأممي العربي المشترك كوفي أنان (من أجل تحقيق وقف إطلاق النار)"، مبينا أن "أنان أجرى اتصالا بالسلطات السورية".

دمج الميليشيات تشكو موازنتها: نعمل على ٣ محاور في آن واحد

أكد مدير العلاقات والإعلام قاسم الزبيدي في دائرة نزع السلاح ودمج المليشيات في تصريح لـ(المدى) أن دائرته تتولى متابعة ثلاثة ملفات ،الأول يتعلق بالصحوات أو ما تعرف باسم (أبناء العراق) ، وهذا كان مشروعا أمريكيا سواء على صعيد الخطط أو البرامج ولا علاقة للدولة به حتى عام ٢٠٠٨ حيث تسلمت الدائرة المسؤولية منهم بذريعة عدم توفر التخصيصات المالية لهم .

□ بغداد/المدى

□ تصوير: محمود رؤوف

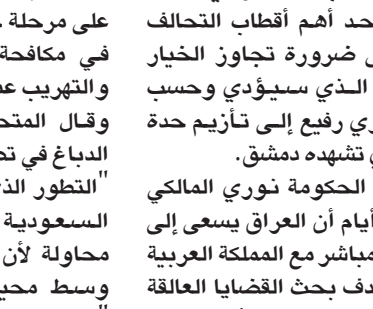

قاسم الزبيدي

وتم تطبيق الأمر الديواني رقم ١٨ ،وعندما تسلمت الدائرة المسؤولية وضعت قاعدة بيانات وإحصائيات واستطاعت كشف ١٠٠٠٠ آلاف اسم وهمي كانوا يتسلمون رواتب وبعد ذلك تم توزيعهم على الوزارات ومن هناك أصبحت توزع الرواتب الشهرية ،ومن يتم تثبيته على الملاك الدائم أصبح تخصيصه على الوزارة المثبت على ملاكها وتخصيصها المالي .وهناك بعض الأعداد القليلة منهم يتسلمون رواتب من الدائرة لأنهم يشكلون أعداداً قليلة لا تتجاوز ٣ أو ٢ في الألوية العسكرية فيكون تسلمهم الرواتب مباشراً من الدائرة .

وأضاف قاسم إن الملف الثاني يتعلق بمجالس الإسناد وهو ملف حكومي ،وقد جاء تشكيل هذه المجالس بمبادرات طوعية من قبل مجموعة من الشيوخ والوجهاء والشخصيات المؤثرة في المجتمع العراقي لغرض دعم الدولة في تثبيت الأمن والاستقرار في البلاد وهي موزعة في المحافظات ، وهذه المجالس لديها ثلاث مهام رئيسة تتمثل بمساندة القوات الأمنية بالمعلومات والجهد ضد الإرهاب ،والثانية المساعدة في عودة المهجرين والمحافظة على حياتهم ، والثالثة حل المشاكل التي نجمت عنها المرحلة الإرهابية التي مر بها البلد .

وأوضح أن هذه المجالس هي جزء من جهود المصالحة الوطنية . مبينا أن دائرته تقوم بمتابعة ملفات الصحوات ومجالس الإسناد من خلال الجوانب المالية المتمثلة بصرف المنح المالية للمجالس لأداء دورها ، بينما تصرف رواتب شهرية لأبناء العراق ، أما الملف الثالث المتمثل بالجماعات المسلحة وهي الغاية الأساسية التي تأسست لأجلها هذه الدائرة ، وهذه الجماعات لا تنتهي بالقوة فقط إنما لابد من عمل سياسي يحتويها بعد عملية الاتفاق السياسي معها ، والجانب السياسي لا يلغي العمل العسكري ، فكثير من الجماعات لجأت للعمل العسكري من اجل الحصول على تنازلات سياسية من الأطراف الأخرى ، وشدد الدكتور خليل الربيعي على أن دائرته ليست لها وظيفة سياسية وهي غير مسموح لها بالاتصال بأية جماعة مسلحة أو حتى عقد اتفاق معها ، إنما يأتي دورها التنفيذي الخدمي بعد الاتفاق السياسي مابين الحكومة والجماعة المسلحة .

إذ أن وظيفتها الأساس هي نزع سلاح الجماعات المسلحة ما بعد مرحلة الاتفاق السياسي ، والمقصود هنا بالسلاح هو المتوسط والثقيل ، أما الأسلحة الخفيفة فلها قانون ينظم حيازتها وحملها ، وأوضح أن من مهام دائرته أيضا هو الجانب التدريبي الذي يتضمن إدخال من ألقى سلاحه من اجل تأهيله وتوفير فرصة عمل شريفة له ليكون عنصرا نافعا في المجتمع. أما في ما يخص التخصيصات المالية المقررة للدائرة ضمن موازنة عام ٢٠١٢ فهي ٢٣٨ مليار دينار مقسمة إلى ٢٠٠ أجور متعاقدين زائدا ٢٥ ملياراً للصحوات يضاف إليها ١٢ ملياراً للدائرة منها ٦ مليارات لشراء أسلحة و٦ مليارات أخرى أجور موظفين ومصاريف قرطاسية وتصليح وشراء سيارات وإيجارات مبان ،واستدرك قاسم :إن ما ذكره البعض من أعضاء مجلس النواب بخصوص ميزانية الدائرة مبالغ فيه كثيرا ولاصحة لذلك.

عدد من مراجعي المديرية

المهداوي: تركت منصبي درءاً للفتنة
ديالى: لم نستغن عن المحافظ.. وقبول استقالته خاضع للتوافقات

□ بغداد/ المدى

لم تصل استقالة محافظ ديالى عبد الناصر المهداوي مرحلة الحسم حتى اللحظة، إذ أكدت الحكومة المحلية أنها ستبت به خلال الأيام المقبلة وفق ما تصل إليه المباحثات السياسية بين الأطراف ذات العلاقة غير أنها شددت على ضرورة أن ترشح جبهة التوافق بديلا عنه إذا ما تمت الموافقة على طلب الاستقالة.

وكانت القائمة العراقية في مجلس النواب قد أكدت في وقت سابق أنها تريد الحصول على منصب المحافظ بعد استقالة المهداوي لأنها الكتلة الأكبر في مجلس المحافظة.

أعلن مجلس محافظة ديالى، أمس، أن ملف استقالة محافظ ديالى سيحسم الأسبوع الجاري بالرفض أو القبول، وفق ما تتمخض عنه التفاهمات السياسية، مؤكداً أن المنصب من حصة جبهة التوافق حصرا.

وقال عضو مجلس المحافظة هشام الحيالي"، إن "حسم ملف استقالة محافظ ديالى عبد الناصر المهداوي سواء بقبول استقالته وتنصيب شخص آخر بديل عنه، أو رفضها ودعوته لمزاوله أعماله الرسمية مرة أخرى، سيحسم الأسبوع الجاري".

وأضاف الحيالي إن "سرعة قرار حسم ملف الاستقالة سيكون مرهونا بالتفاهمات السياسية بين الكتل الكبيرة داخل مجلس المحافظة"، مؤكدا أن "المنصب من حصة جبهة التوافق العراقية حصرا".

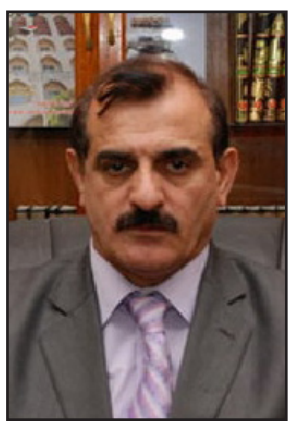

عبد الناصر المهداوي

وطمأن رئيس كتلة العراقية في مجلس ديالى الرأي العام بأن "جميع الكتل السياسية متفقة على حسم ملف الاستقالة على نحو سريع، نظرا لأهمية الأمر لملفات عدة، التي من أبرزها الأمن والخدمات".

وكان محافظ ديالى عبد الناصر المهداوي، قد أعلن في ٢٧ شباط ٢٠١٢، عن تقديم استقالته احتجاجاً على عدم رد الحكومة الاتحادية على المطالبات الخاصة بمحاسبة الأجهزة الأمنية في المحافظة، مؤكدا أن ديالى شهدت خرقاً كبيراً للقانون بعد طلب إقامة الإقليم.

المحافظ المستقيل أكد أمس، أن ابتعاده عن الإدارة المحلية في بعقوبة لأكثر من شهرين كان لمنع وقوع فتنة تعيد الأوضاع في المحافظة إلى المربع الأول، مشددا على أنه لم يكن يخشى الاعتقال أو الموت، إنما أراد تفويت الفرصة على المتصيدين بالماء العكر.

وقال المهداوي إنه "بعد دقائق قليلة من إعلان عدد من أعضاء مجلس محافظة ديالى تقديم طلب جعل المحافظة إقليما بدأت ماكنات للتحشيد الشعبي لرفض الطلب، بعضها كان يتضمن التعبير عن حرية الرأي وبعضها كان يهدف إلى التسقيط والدفع باتجاه إثارة الطائفية المقيتة وإعادة نيرانها من جديد".

وأشار المهداوي إلى أن "قرار ابتعاده عن مبنى الإدارة المحلية وسط بعقوبة رغم انه قرار قانوني جاء بأصوات غالبية أعضاء مجلس ديالى الذي يمثل صوت الشعب، إلا انه جاء لمنع وقوع فتنة تحرق الأخضر واليابس وتعيد الأوضاع إلى مربعها الأول".

وشدد المهداوي على أنه "لم يكن يخشى الموت أو الاعتقال، لكنه أراد تفويت الفرصة على المتصيدين بالماء العكر"، متسائلا "كيف ستكون النتائج فيما لو تعرضت إلى القتل أو الاعتداء بشكل مباشر؟. ومن القادر آنذاك على ضبط وتيرة الشارع في ظل وجود أنشطة واضحة للمجاميع المسلحة التي سوف تستغل كل شي لصالح تخريب وخلق فتنة جديدة داخل المحافظة".

وينتمي محافظ ديالى المستقيل إلى الحزب الإسلامي الذي تحالف مع القائمة العراقية وأصبحا كتلة واحدة في مجلس ديالى وتستحوذ على ١٧ مقعدا من إجمالي مقاعده البالغة ٢٩ إلا أن هناك خلافات كبيرة بين مكونات العراقية.